

ثم قلنا هذا هو العلم بالعلم لا يكون اسما ولا قدرا فاعلمنا بالاختيار
 كونه على ما هو عليه وجودا وما انتهى القول وانت تعلم ضعف هذا البيان انه انما يتم اذا
 اذا كان ادعى كناية علم اسما في وجوب افعال العبد بل مدعى انهم هو ان اسما للمعلم وجود
 الاشياء وبقايتها على وجه تصور منه جل جلاله كل في وقت وجب تعلق الارادة بها بوجود
 الاشياء في اوقاتها فلا محالة يجب الاشياء على هذا التصدير فانه قلت ادوجب
 تعلق الارادة على وقت العلم لئلا يلزم الجهل لم يكن اسما فاعلمنا بالاختيار بل موحيا بناء
 على ان المختار هو من يصح منه الفعل والترك قلت ان اسما وليس قد علم ان ارادته يتعلق
 بوجوده مثلا في الوقت الضال في موجود في ذلك الوقت بارادته كما واخترانه لانه علم
 كما يحيط بزمانه وعضاؤه وبما يصدر منه وبما على وجه يصدر هو من ارادته كما بان زيدا
 انما يبعد لعله على هذا الوجه ولم يتعلق علمه كما بان زيدا يصدر منه في ذلك الوقت الشئ
 ووجه الاختيار حتى يلزم الاختيار فهو ان كان تعلق ارادته بها زيدا او لا يلزم الاختيار
 او قد علم اسما انه زيدا يصدر منه بطريق الاختيار فيصير ان يقال في حقه كما يصح منه الفعل
 والترك او علمه كما ياب للمعلوم والمعلوم فاعلمنا بالاختيار فانه قلت اذا كان العلم يابعا
 للمعلوم والارادة متعلقا على وقت العلم يلزم الدور قلت العلم يابعا للمعلوم بمعنى ان العلم
 يتعلق بالمعلوم الموجود في العلم لا بما يابى بل هو موجود في الخارج على صفة كذا وتعلق
 الارادة في الخارج يابعا لتعلق العلم في الخارج وذكره لنفي التعقيل بالارادة في القول الثاني
 وبهذا السطر ظهر فساد الجواب الذي ذكره لنفي التعقيل بالارادة في القول الثاني
 من حاشية الشرح على اجمالي المساعدة العاشر محمد امين السوي